المؤتمر الإقليمي حول التعليم للاجئين في العالم العربي:
التحديات والآفاق المستقبلية

تونس، تونس

18-19 مايو 2017

نظرة إقليمية عامة على أولويات التعليم في الإقليم

كلمة الشيخة حصة آل ثاني
المبعوث الخاص للأمين العام لجامعة الدول العربية للشؤون الانسانية

أصحاب المعالي، السيدات والسادة،

أتتفقون معي بأن التعليم ليس ميزة تمنح لأقلية، وإنما هو حق يتمتع به الجميع؟

هل توافقونني بأنه دون تعليم لما تواجد أحد منا هنا؟

هل تنكرون بأن إصرارنا على أطفالنا بتقديم أداء ممتاز في المدرسة وأن يكملوا تعليمهم لأن التعليم يشكل نقطة الإنطلاق نحو مستقبلهم؟

وفي العموم، ألا تتفقون معي بأن التعليم المناسب وذو الجودة ضروري للتنمية والتقدم لمجتمعاتنا ومنطقتنا.

فقدنا في السنوات الخمس الماضية جيلا كاملا من المواطنين المتعلمين المساهمين في إقليمنا نتيجة للحروب والنزاعات المسلحة.

لا يمكن كذلك إنكار بأننا في خطر فقدان جيل آخر من المساهمين المحتملين لنمونا الاجتماعي والانساني إذا لم نتخذ إجراءات فورية.

أثبتت دراسات عديدة بأن التعليم هو واحد من العناصر الأساسية في إعادة بناء مجتمعات قوية ومستقرة.

وجدت من خبرتي الناتجة عن زيارات متعددة لمخيمات اللاجئين، بأن الأطفال أنفسهم يتفهمون ذلك بشكل فطري. فبمجرد حصولهم على الآمان، والطعام الكافي والمؤى، يبدأ الأطفال بالسؤال عن متى

يمكنهم العودة للمدرسة. يطلب بعضهم أن يتم "لم شملهم" مع كتبهم الدراسية، ودفاترهم وأقلامهم وكأنها أصدقاء فقدوهم.

غالبا ما ينظر الأطفال الذين فروا من العنف وإنتهى بهم المطاف في بيئة غير مألوفة وظروف حياة غريبة نحو التعليم على أنه العامل الذي يعيد حياتهم لطبيعتها. إن الأطفال الذين أصبح الخطر والعنف أمر طبيعي لديهم يسعون نحو حقيقة مختلفة وأكثر طمئنينة لهم عبر التعلم وتحسين النفس.

إن هذه واحدة من المشاهدات المتكررة لي؛ ففي كل لقاء لي مع أطفال في مخيمات اللاجئين بغض النظر كانت في لبنان، أو الأردن، أو تركيا، أو العراق، أو اليمن، أو السودان، وبغض النظر عن جنسية أو خلفية الأطفال، جميعهم قالوا: بدنا نروح ع المدرسة، إيمتى رح نرجع ع المدرسة؟

لدى توفير التعليم للأطفال فإننا نزودهم بأدوات لتنمية أنفسهم والتنمية المستدامة لمجتمعهم. وإننا كذلك نحول إنتباههم عن العنف والدمار ونحو الأمل بمستقبل لإعادة البناء والإعمار.

يمكننا عبر التعليم تعزيز السلام، وتوفير الأمان وتقليل مخاطر النزاعات المسلحة.

وعليه، فإن التقصير في جعل التعليم أولوية في أجندة الإستجابة الانسانية سوف يؤدي إلى جيل كامل من المواطنين المحرومين، والمهمشين والأقل حظا، وغير القادرين على المساهمة في التعافي الاجتماعي، والاقتصادي وإعادة إعمار البنى التحتية لوطنهم.

لا أعتقد أن يختلف أي شخص بأن التعليم هو المفتاح للعديد من الأبواب. ولكننا نحتاج أيضا لتحديد نوعية التعليم اللازمة والنتيجة النهائية لذلك التعليم.

يتوق الأطفال الصغار للتعليم ويتلهفون للعودة لمدارسهم وكتبهم وجاذبية الحروف والكلمات. وعلى الرغم من المصاعب، كان من الأسهل توفير فرص التعليم للأطفال الذين هم عادة راغبين ومتعطشين له.

ولكن، فإن مشاهداتي الشخصية لدى زياراتي للمخيمات، والحديث مع اللاجئين ومنظمات التعليم، وبالإضافة إلى لقاءات مع مسؤولي التعليم في الدول المستضيفة، أثبتت لي أن التعليم للشباب يطرح مجموعة مختلفة تماما من المصاعب والعقبات.

تنبع أهمية التعليم الثانوي لأنه يشكل بديلا مهما للشباب الذكور الذين هم في خطر الانخراط في الآيدولوجيات العنيفة. أما للشابات الإناث فإن قدرهن على الأرجح هو الزواج المبكر ومخاطر الحمل والولادة.

إن النقص في التعليم الثانوي ذو الجودة هو الأكثر احتمالا أن يؤدي إلى فقدان جيل من الشباب القادر على الإنتاج. ولذلك، أؤمن بأننا نحتاج لبذل مجهود أكبر في التركيز على الشباب لضمان **توافر وسهولة الوصول للتعليم الثانوي ذو الجودة، ودون تمييز. فهذا أمر بالغ الأهمية: يمكن أن يحميهم جسديا؛ وتوفير روتين طبيعي مهم للشفاء والتعافي؛ وتوفير مساحات آمنة في سن نمو حرجة؛ وتطوير مهارات حل المشاكل؛ وفتح السبل نحو امكانيات إقتصادية أفضل؛ وتعزيز الأمل.**

كيف يمكننا تحقيق هذا الهدف وما هو المتوفر لدينا لتحقيق ذلك؟ من الطبيعي أن توفير التمويل والتمويل الموجه هو أول ما يخطر بالبال للإجابة على ذلك.

أطلق ممولو القضايا الانسانية ووكالات الأمم المتحدة في مايو 2016 مبادرة التعليم لا يمكنه الإنتظار، وهو صندوق تمويل دولي يهدف لدعم التعليم لـ 75 مليون طفل وشاب سنويا في العالم ممن تأثروا بحالات طارئة عبر جمع 3.85 مليار دولار بحلول العام 2020.

وضعت لجنة الأمم المتحدة العالمية للتعليم أهداف محددة وجدول زمني للحكومات من أجل الوصول لتعليم ثانوي مجاني وعادل وذو جودة للجميع بحلول عام 2030، وهو هدف تعهدت كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في الوصول إليه كواحد من أهداف الألفية للتنمية المستدامة ال17 المتفق عليها في سبتمبر 2015.

ولكن، كان اهتمام الممولين بالتعليم غير منتظم ويتم تحويل صناديق التعليم لتغطية احتياجات أكثر إلحاحا وعاجلة.

يجب توافر شفافية أكبر لدى التعامل مع وتقديم التقارير حول تمويل المانحين المخصص للتعليم. تعهد المانحون في فبراير 2016 بتقديم أكثر من 11 مليار دولار تمويل على سنوات متعددة للاستجابة للنزاع السوري، لتلبية أهداف تتضمن إلتحاق شامل في المدارس في الدول المستضيفة للاجئين بحلول 2017. تم إنفاق مئات الملايين منها، ولكن ما تزال الدول المستضيفة متأخرة جدا في تحقيق هدفها بتوفير تعليم ذو جودة ويصل للجميع.

هناك كذلك تقصير في إدماج الأطفال اللاجئين في نظام التعليم المتوافر حاليا والمدارس في الدول المستضيفة. وهذه مشكلة أكبر بكثير في مرحلة التعليم الثانوي مما هي في مرحلة التعليم الأساسي.

تم تشجيع الدول المستضيفة في بعض الحالات على إستخدام تمويل التعليم لتحسين سهولة الوصول وجودة التعليم والمرافق التعليمية وطنيا بهدف تمكينها من استيعاب وإدماج طلاب المرحلة الثانوية

بشكل خاص في نظامهم. وبناء على ذلك، يجب أن نكون متنبهين حول كيف وأين يتم صرف أموال المانحين حينما يتعلق الأمر بالتعليم.

هنالك أيضا، وفضلا على نقص التمويل والمساحة والبنية التحتية المناسبة لاستيعاب التدفق، موضوع التمييز ضد الأطفال اللاجئين من قبل كل من زملائهم الطلبة والمعلمين.

يجب بذل الجهود الجدية والمتضافرة لوضع السياسات والاجراءات التي سوف تحمي الطلاب اللاجئين وتضمن ألا يتعرضوا للتخويف وأن يعاملوا بكرامة واحترام.

يتطلب هذا منهاج تعليم وتدريب كامل بقيادة وزارات التربية والتعليم موجه نحو مدراء، ومعلمي وطلاب الدول المستضيفة.

إنني أؤمن بأن لدينا كذلك دورا نلعبه هنا والذي يشمل رفع الوعي حول المشكلة ورصد نتائج برامج التدريب هذه.

يجب معالجة الرابط بين الفقر والتعليم. يجب على الدول المستضيفة تمكين اللاجئين من الحصول على العمل بصورة قانونية من أجل تخفيف معدلات الفقر، وتمكين الأسر من دفع التكاليف التعليمية الجانبية. يجب أن تضمن الدول المانحة تمويل جهود كسب العيش جنبا إلى جنب مع توافر التعليم، من أجل ألا تحتاج الأسر لعمالة أطفالها وتتمكن من إرسال الشباب في مرحلة التعليم الثانوي للمدارس.

يجب على الدول المستضيفة كذلك إعادة النظر في متطلبات الإقامة القانونية وحرية التحرك التي غالبا ما تؤدي لحرمان الشباب من الوصول للتعليم الثانوي، وبذلك تحرمهم من مستقبلهم. يجب على حكومات الدول حول العالم والمستضيفة للأطفال وبغض النظر وضع إقامتهم القانوني، أن توفر لهم سبل الوصول القانونية للتعليم الثانوي أو المهني أو برامج التدريب المهاراتية على حد سواء مع المواطنين، وفصل حق الإلتحاق بالمدرسة عن شروط ووضع الإقامة القانونية للجوء.

يجب على الدول المستضيفة أيضا ضمان خطط تعليم وطنية تأخذ بعين الإعتبار تعليم الأطفال اللاجئين وتسهيل شروط إلتحاقهم بالتعليم النظامي وغير النظامي. على سبيل المثال في حال عدم توافر كشف علامات أو شهادات رسمية للشباب اللاجئين في مرحلة التعليم الثانوي والصادرة عن دولهم، يمكن إخضاعهم لإمتحان تحديد مستوى وبناء عليه يتم إلحاقهم بالمرحلة الدراسية المناسبة، وعدم جعل إفتقادهم لبعض الأوراق الرسمية عائقا يقف دون وصولهم وحصولهم على التعليم المناسب وذو الجودة.

إنني واثقة من أن هنالك العديد من التوصيات التعليمية الأخرى التي سوف تضمن الوصول إلى التعليم ذو الجودة وخاصة في المرحلة الثانوية.

أتمنى أن نتمكن من مشاركتهم فيما بيننا، ومناقشة مزايا كل منها، وأن نصل لإجراءات وشراكات تعاون من أجل تطبيق أفضل وأنجح.

إن التعليم هو العمود الفقري لضمان مستقبل أولادنا وبذلك مستقبل إقليمنا بأكمله. دعونا نكمل عملنا لتحسين الوضع من أجلنا جميعا.

شكرا لحسن استماعكم، وأتطلع للمناقشة معكم.